الكلام على لو

نحو من تضرب زيد اضربه ومن نضرب اضربه فمفعول به او واقع على ضربها
نحو من تضربه ازيدا اضربه ومن نضربه اضربه او متعلقا بغير نحو من تضرب زيد
اخاه اضربه فاشتغال اي فالمسئلة من باب الاشتغال فيجوز في اداة الشرط
ان تكون في موضع رفع على الابتدا وان تكون في موضع نصب بفعل مضمر يفسره الظاهر
بعدها ومثلها في هذا التفصيل اسما الاستفهام مسئلة لو شرط للماضي غالبا
وقد ترد للمستقبل كان وخرج عليه قوله تعالى وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية
ضعافا وقول توبة ولو ان ليلى الاخيلية سلمت علي ودوني جندل وصفائح
لسلمت تسليم البشاشة او زقى اليها صدى من جانب القبر صائح وقيل لا يأتي للماضي
قال بدر الدين بن مالك وعليه اكثر المحققين قال وورود شرطها في الاية والبيت
مستقبلا في نفسه او بقيد لا ينافي امتناعه فيما مضى لامتناع غيره ولا يحوج
الى اخراج لو عما عهد فيها من معناها الى غيره وقال ابو حيان متعقبا عليه ورود
لو في المستقبل قد قاله النحويون في غير موضع وجزمها لفعلها ضرورة لا يجيء في الاختيار
لعدم تمكنها لكونها للمضي ومن الضرورة قوله لو يشأ طار بها ذو ميعة وقيل
بل هو لغة لقوم فيطرد عندهم في الكلام وقيل ممنوع لا يجوز لا في الكلام ولا في
الشعر حكى الاقوال الثلاثة ابو حيان واختلفت عبارات النحاة في معناها
حتى قال بعضهم ان النحاة لم يفهموا معنى لو فقال سيبويه هي حرف لما كان سيقع لوقوع
غيره اي انها تقتضي فعلا ماضيا كان يتوقع ثبوته لثبوت غيره والمتوقع غير
واقع فكانه قال حرف يقتضي فعلا امتنع لامتناع ما كان يثبت لثبوته وقال
المعربون هي حرف امتناع لامتناع اي تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره واختلف
في المراد بذلك فقيل المراد امتناع الاول اي الشرط للثاني اي لامتناع الجواب
ذكره ابن الحاجب في اماليه تجنبا من عكسه ووجهه بان انتفا السبب لا يدل على
انتفا مسببه لجواز ان تكون ثم اشيا اخر قال ويدل على هذا لو كان فيهما الهة
الا الله لفسدتا فانها مسوقة لنفي التعدد في الالهة بامتناع الفساد لا ان امتناع
الفساد لامتناع الالهة لانه خلاف المفهوم من سياق امثال هذه الاية ولانه
لا يلزم من انتفا الالهة انتفا الفساد لجواز وقوع ذلك وان لم يكن تعدد في
الالهة لانه به فساد نظام العالم عن حالته وذلك جائز ان يفعله الاله الواحد
سبحانه انتهى وتابعه على ذلك ابن الخباز وقيل عكسه اي المراد ان جواب لو ممتنع
لامتناع شرطه فقولك لو جيت لاكرمتك دال على امتناع الاكرام لامتناع المجيء وهو
هو الذي قرره الناس من ابتنا الامتناع فيهما وهو المشار اليه بالانكار واستنكره
ابن هشام في المغني تبعا لابن الحاجب وتبعه ثم افاد انها لذلك وقيل نطقا اي
بالمنطوق وقال بدر الدين بن مالك في تكملة شرح التسهيل وشيخنا العلامة
محي الدين الكافيجي رحمه الله فيما سمعناه من لفظه حال تدريسه للمغني انها اي بالمفهوم
قال ابو حيان كان لو عند سيبويه لها منطوق ومفهوم كما ان ان لها منطوق ومفهوم

فاذا

١٩٣

فاذا قلت لو اكلت لشبعت فمعناه ان الشبع كان يتم لوقوع الاكل ولو قلت
ان قام زيد قام عمرو فمنطوقه تعليق وجود قيام عمرو على تقدير وجود قيام
زيد وتارة يكون المفهوم مرادا وتارة يكون غير مراد او تارة يكون غير مراد فنظر
غير سيبويه الى المفهوم فقالوا اذا قلت لو اكلت لشبعت امتنع الشبع لامتناع
الاكل وسيبويه نظر الى المنطوق فاطرد له في جميع مواردها وقيل هي حرف امتناع
لامتناع ان كان بعدها مثبتان والا بان كان بعدها منفيان فوجود اي فهي حرف
وجود لوجود فان كان الاول منفيا والثاني مثبتا فحرف وجود لامتناع او
عكسه فحرف امتناع لوجود قال ابو حيان والسبب في ذلك عند هذا القائل
ان المنفي بعد لو موجب والموجب منفي قال وهذا او قول من قال حرف امتناع لامتناع
يرجعان الى المعنى واحد الا ترى انها اذا كانت حرف امتناع لامتناع لزم من
ذلك اذا كان ما بعدها موجبا ان يمتنع وجود الثاني لامتناع وجود الاول
او منفيا لزم امتناع نفي الثاني لامتناع نفي الاول فيكون الفعلان اذ ذاك
موجبين او الاول منفيا والثاني موجبا لزم امتناع وجود الثاني لامتناع
نفي الاول فيكون الاول اذا ذاك موجبا والثاني منفيا او الاول موجبا والثاني
والثاني منفيا لزم امتناع نفي الثاني لامتناع وجود الاول اذ ذاك منفيا
والثاني موجبا فهو اختلاف عبارة وقد رد القول لانه بعدم امتناع الجواب في
مواضع كثيرة كقوله تعالى ولو انما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة
ابحر ما نفدت كلمات الله وقول عمر نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه لان عدم
النفود محكوم به سوا وجد الشرط ام لا وعدم العصيان كذلك سوا وجد الخوف ام لا
وقاله ابو علي الشلوبين وابن هشام الخضراوي انها لا تفيد الامتناع بوجه ولا تدل
على امتناع الشرط ولا امتناع الجواب بل هي لمجرد الربط اي ربط الجواب بالشرط
دالة على التعليق في الماضي كما دلت ان على التعليق في المستقبل ولم تدل
بالاجماع على امتناع ولا ثبوت قالا ولو كان زيد لو لهما الامتناع ما اغفله سيبويه
في بيان معناها قال الجمال بن هشام في المغني وهذا الذي قالاه كانكار الضروريات
اذ فهم الامتناع منها كالبديهي فان كل من سمع لو فعل فهم عدم وقوع الفعل من غير
تردد ولهذا جاز استدراكه فتقول لو جاء زيد لاكرمته لكنه لم يجي والمختار في
تحرير العبارة عن معناها وفاقا لابن مالك انها حرف يقتضي امتناع ما يليه
واستلزامه لتاليه من غير تعرض لنفي التالي قال فقيام زيد من قولك لو قام زيد
قام عمرو محكوم بانتفائه وبكونه مستلزما ثبوته لثبوت قيام من عمرو وهل لعمرو قيام اخر
غير اللازم عن قيام زيد او ليس له لا تعرض لذلك قال ابن هشام في المغني وهذه اجود
العبارات ثم ينتفي التالي ايضا ان ناسب الاول بان لزمه عقلا او شرعا او عادة
ولم يخلفه المقدم غيره في ترتب التالي عليه كلو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اي السما
والارض ففسادهما اي خروجهما عن نظامها المشاهد مناسب لتعدد الاله للزومه على

فان كان الاول مثبتا والثاني منفيا

فيكون الاول

بلغ

للماضي

المراد

Copyright © King Saud University